لا يجب قضاء رمضان على الفور باتفاق عند ابن بشير
وقال ق يجب في قضاء رمضان التتابع والفور ولو كان رمضان
ثلاثين وصام ستة أشهر فقضاه منه وان كان تسعة وعشرين كل
ثلاثين ويجوز القضاء في كل وقت يجوز فيه التطوع بالصوم
ولا يبقى في الايام الممنوع فيها الصوم الا ثم اشار الى شرط
الموطوء بحيضة وهو البلوغ بقوله وان صيام على الصبيان
لا وجوبا ولا استحبابا حتى يحتلم غلام وحيض جارية
لو قال حتى يبلغا لكان اولى فان البلوغ يكون بالاحتلام
اي الانزال والسن وهي ثمانية عشر سنة على المشهور
الا ان يطيق بخلاف الصلاة فانها تلزم بسبع سنين
الكتاب فان الصلاة تتكرر فامروا بها ليتمرنوا عليها قبل
تثقل عليهم بعد البلوغ فلذلك في الصوم فانه في العام مرة فلا
وصيام وحج وغيره فريضة وكذلك البلوغ لزمهم احكام الاسلام
كوجوب الصيام واحكام الاعتقاد وفي كلام ابن الحاجب اشكال
وجوابه في الاصل ثم استدل على لزوم الصبيان الفرائض
بالبلوغ بقوله قال الله تعالى واذا بلغ الاطفال منكم
الحلم فليستأذنوا الاية وعلقه بالبلوغ

وكذلك

فكذلك سائر اعمال الابدان لا تجب الا بالبلوغ ومن اصبح
يعتقد طلوع الفجر جنبا كانت الجنابة من وطئ او احتلام
عمدا او نسيانا في فرض او تطوع ويتمه بالماء امرأة
حائض تطهر بمعنى انقطع دم الحيض وتحرم علامة
الطهر قبل طلوع الفجر الصادق وقد تغتسل اي الجنب والحائض
المذكورين بعد الفجر سواء كان الغسل قبل طلوع الفجر
ام لا اجزأهما صومهما وذلك صوم ولا شيء عليهما اما صحة
صوم الجنب فلما صح انه صلى الله عليه وسلم كان يدركه
الفجر في رمضان وهو جنب فيغتسل ويصوم واما صحة
صوم الحائض اذا طهرت قبل الفجر في رمضان فمتفق
عليه اذا كان طهرها قبل الفجر بقدر ما تغتسل فيه وعلى انه
ان كان قبله في مقدار لا يسع غسلها فيه ومفهوم كلامه
انها اذا طهرت بعد الفجر لا يصح صومها وهو كذلك اتفاقا
ويجب صيام يوم الشك ويوم الغيم بما صح
عليه الصلاة والسلام عن صيامهما والاجماع على تحريمه
ويصام اليومان اللذان بعد يوم الشك لا ما يتتابع
الذي لم يجد بعد وكذا الرواية بالنا لما لم يسم فاعله
والمتتابع بالرفع والصواب ان يقال ولا يصوم اليومين
الخ ووجهت الرواية بان المتتابع فاعل بفعل مضمر

Copyright © King Saud University